

Distr.: General
26 October 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه التقرير الشهري الخامس والعشرين المقدم من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). وتغطي هذه الرسالة الفترة الممتدة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الاثني عشر، يسرني أن أنوه إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد تحققت من تدمير الحظيرة السادسة من حظائر الطائرات السبع جنبا إلى جنب مع المتفجرات الإضافية اللازمة التي تم شراؤها مؤخرا لهذا الغرض. وقد تحققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تدمير هذه الحظيرة السادسة. وبهذا التحقق من تدمير الحظائر الست والبنى الهيكلية الخمس المقامة تحت الأرض، لا يتبقى سوى حظيرة واحدة يتعين تدميرها. ومما يدعو إلى الأسف أنني أبلغت بأن هذه الحظيرة الأخيرة لا يزال من الصعب الوصول إليها بسبب الحالة الأمنية السائدة.

وألاحظ أيضا التقدم الكبير المحرز في تدمير جميع المواد الكيميائية المعلنة من الجمهورية العربية السورية، مع استئناف أنشطة التدمير التي يتوقع أن يتم الانتهاء منها قبل نهاية عام ٢٠١٥.

وفي الشهر الماضي، قدم فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مذكرة إلى المجلس التنفيذي للمنظمة بشأن الأعمال المتعلقة بالمسائل المتصلة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية ونتائجها وحالة المسائل المتبقية منها. وإذ أحاط المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية علما بهذا التقرير، فإنه طلب إلى المدير العام للمنظمة أن يقدم إليه، قبل دورته الحادية والثمانين في آذار/مارس ٢٠١٦، تقريرا يتضمن تفاصيل عن



جميع المسائل المعلقة، وبخاصة بشأن تلك المسائل التي لم يحرز بشأنها مزيد من التقدم. وبناء على ذلك، سوف يستمر عمل فريق التقييم.

وكما ذكرتُ في رسالتي السابقة (S/2015/737)، فإن بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق ستواصل أنشطتها للتحقيق في المزاعم المتعلقة بالاستمرار في استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في الجمهورية العربية السورية. وبعد الانتهاء من هذا العمل، فإنه من المتوقع أن تقدم النتائج إلى المدير العام للمنظمة قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وإنني أحيط علما باعترام المدير العام أن يرفق هذه النتائج ضمن تقريره الشهري المقبل.

ويُضطلع حالياً بالأعمال التحضيرية لدخول الآلية المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، طور التشغيل فور الانتهاء من تعيين جميع الموظفين الأساسيين وجمع ما يكفي من الأموال عن طريق التبرعات من أجل دعم الاحتياجات المادية والتقنية للآلية. وقد بدأت قيادة فريق الآلية، المكونة من رئيسها ونائبها، أعمالها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ومن الأهمية بمكان تحديد هوية المسؤولين عن استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في الجمهورية العربية السورية. ولا بد من محاسبة هؤلاء المسؤولين. ولا بد أن يكون هناك رادع لكل من تسول لهم أنفسهم استخدام مثل هذه الأسلحة في المستقبل، ويتمثل هذا الرادع في الإدراك الأكيد بأن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن هذه الأفعال وسوف يقدم مرتكبيها للمحاسبة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها على وجه السرعة.

(توقيع) بان كي - مون

يشرفني أن أحيل إليكم تقريرني الصادر بعنوان "التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري" الذي أُعدّ وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1 وفي قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، المؤرخ كلاهما ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لإحالاته إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويغطي تقريرني الفترة الممتدة من ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ويشمل أيضاً متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي EC-M-34/DEC.1، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أزومجو

مذكرة من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - تقدّم الأمانة الفنية (المشار إليها فيما بعد باسم "الأمانة") إلى المجلس التنفيذي (المشار إليه فيما بعد باسم "المجلس")، عملاً بالفقرة الفرعية ٢ (و) من القرار الذي أصدره في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC-M-33/DEC.1 المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقريراً شهرياً عن تنفيذ ذلك القرار. ويُرفع تقرير الأمانة الفنية أيضاً إلى مجلس الأمن من خلال الأمين العام، وفقاً للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣).

٢ - واعتمد المجلس في اجتماعه الرابع والثلاثين قراراً بعنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية" (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من ذلك القرار أن تقدّم الأمانة تقارير عن تنفيذه "باقتران مع التقارير المطلوب تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC-M-33/DEC.1".

٣ - واعتمد المجلس أيضاً خلال اجتماعه الثامن والأربعين قراراً بعنوانه "تقارير بعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سورية" (الوثيقة EC-M-48/DEC.1 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥).

٤ - وعليه، يُقدّم هذا التقرير الشهري الخامس والعشرون وفقاً لقراري المجلس الآنفى الذكر، وهو يشتمل على معلومات ذات صلة بالفترة الممتدة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في استيفاء مقتضيات القرارين EC-M-33/DEC.1 و EC-M-34/DEC.1

٥ - يرد في ما يلي عرضُ التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المفاد عنها:

(أ) في ما يتعلق بمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الاثني عشر في الجمهورية العربية السورية، تم تدمير الحظيرة السادسة من الحظائر السبع المتبقية جنباً إلى جنب مع

المتفجرات التي تم شراؤها مؤخرا، في حين لا يزال الوصول إلى الحظيرة السابعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير متعذرا بسبب الحالة الأمنية. وقد تحققت أمانة المنظمة من تدمير جميع البنى التحتية المقامة تحت الأرض إلى جانب الحظائر الست.

(ب) قدّمت الجمهورية العربية السورية إلى المجلس، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تقريرها الشهري الثالث والعشرين (الوثيقة EC-81/P/NAT.1 المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) عما يُجرى على أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها، وفق ما تقضي به الفقرة ١٩ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1.

(ج) واطبت السلطات السورية على تقديم التعاون اللازم وفقا لتنفيذ الفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC-M-33/DEC.1 والفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣).

التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف التي تُجرى على أراضيها أنشطة التدمير في إزالة الأسلحة الكيميائية السورية

٦ - أحرز تقدم كبير في تدمير جميع المواد الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية، والتي رُحلت من أراضيها في عام ٢٠١٤. وتم التحقق في المجموع من تدمير ٩٨,٨ في المائة من جميع الأسلحة الكيميائية المعلَن عنها، وتشمل هذه النسبة الإيزوبروبانول الذي سبق أن دُمّر في الجمهورية العربية السورية، و ١٠٠ في المائة من المواد الكيميائية من الفئة ١، و ٩٤,٥ في المائة من المواد الكيميائية من الفئة ٢. وكذلك، دُمّر في مرفقين في ألمانيا وفنلندا جميع الصبائب الناجمة عن عملية تحييد الخردل الكبريتي والمادة DF، التي أُجريت على متن السفينة MV Cape Ray التابعة للولايات المتحدة. وحتى تاريخ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدمير ما مجموعه ٥٥ في المائة من المواد الكيميائية المتبقية من الفئة ٢، ومن فلوريد الهيدروجين (HF). واستأنفت شركة فيوليا المحدودة المسؤولية للحلول التقنية (Veolia ES Technical Solutions, LLC) بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة التدمير التي تقوم بها بعد أن انتهت من تنفيذ الحل التقني الرامي إلى كفاءة التجهيز المأمون لاسطوانات مادة HF التي أصابها التآكل. وستتأبر الأمانة على تقديمها إلى الدول الأطراف في لاهاي عروضاً وجيزة عن هذا العمل الذي يُتوقع أن يُشرع فيه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وأن يتمّ قبل نهاية العام.

الأنشطة التي قامت بها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٧ - واصلت الأمانة تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في سياق بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وهي في سبيلها إلى وضع الصيغة النهائية للترتيبات المتعلقة بمواصلة هذا التعاون دعماً للبعثة. وتم نشر ثلاثة من موظفي المنظمة في إطار بعثتها الموفدة إلى الجمهورية العربية السورية بحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٨ - وما برح المدير العام يواصل اتصالاته بكبار ممثلي الدول الأطراف التي توجد فيها مرافق تدمير أو التي تقدّم المساعدة في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وبكبار المسؤولين في حكومة الجمهورية العربية السورية. وواظبت الأمانة، نيابة عن المدير العام، على إطلاع الدول الأطراف في لاهاي على أنشطتها، عملاً بطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٢ من الوثيقة EC-75/2 المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٤).

٩ - وواصلت الأمانة والسلطات السورية تعاونهما القائم بشأن المسائل غير المحسومة المتعلقة بالإعلان الأولي السوري، وفق ما شجّع عليه المجلس في دورته السادسة والسبعين (الفقرة ٦-١٧ من الوثيقة EC-76/6 المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤). وانتهى فريق تقييم الإعلانات من زيارته الحادية عشرة إلى الجمهورية العربية السورية كما سبق الإبلاغ عنه، وأصدرت الأمانة مذكرة بعنوان "تقرير عن أعمال فريق تقييم الإعلانات يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥" (EC-80/P/S/1)، المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، الذي يغطي الزيارتين العاشرة والحادية عشرة للفريق، وتناجها الملحوظة حتى الآن، والوضع الراهن للمسائل المتبقية. وأحاط المجلس علماً، في دورته الثمانين، بالتقرير وبالعرض الذي قدمته الأمانة في هذا الصدد، وطلب إلى كل من الأمانة والجمهورية العربية السورية التعجيل بالجهود الرامية إلى حل هذه المسائل. وإذ أحاط المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية علماً بهذا التقرير، فإنه طلب إلى المدير العام للمنظمة أن يقدم إليه، قبل دورته الحادية والثمانين في آذار/مارس ٢٠١٦، تقريراً يتضمن تفاصيل عن جميع المسائل المعلقة، وبخاصة بشأن تلك المسائل التي لم يحرز بشأنها مزيد من التقدم.

١٠ - وسيواصل فريق التقييم مشاوراته التقنية وإجراء مقابلات مع الشخصيات الرئيسية في برنامج الأسلحة الكيميائية السوري في زيارته المقبلة المقرر إجراؤها في الفترة من ٢ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

الموارد التكميلية

١١ - لم يطرأ تغيير على مجموع المساهمات في الصندوق الاستئماني الخاص بسورية لتدمير الأسلحة الكيميائية، والبالغ ٥٠,٣ مليون أورو، ولا على الجهات المساهمة فيه.

الأنشطة المضطلع بها في ما يتصل ببعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سورية

١٢ - تواصل بعثة تقصي الحقائق ("بعثة التقصي") تحليل المعلومات التي تم جمعها في أحدث عمليات النشر التي قامت بها. ويشمل ذلك المعلومات المقدمة من الجمهورية العربية السورية ومن مصادر أخرى تدعي بأنه تم استخدام المواد الكيميائية السمية كأسلحة. ومن المتوقع أن تقدم النتائج التي ستتوصل إليها بعثة التقصي إلى المدير العام قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وسوف يجرى تقاسمها مع الدول الأطراف، كما سترفق أيضاً بالتقرير الشهري المقبل الذي سيقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة وفقاً لمقرر المجلس EC-M-48/DECI.

١٣ - وتدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنشاط الشروع في بدء أعمال آلية التحقيق المشتركة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣٥ (٢٠١٥). وتقوم المنظمة بتقديم خبرات تحليلية وتقنية محددة إلى الآلية التي من المتوقع أن تدخل طور التشغيل في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

خاتمة

١٤ - ستواصل بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تركيزها الرئيسي في أنشطتها المقبلة على أنشطة فريق تقييم الإعلانات وفريق تقصي الحقائق، وكذلك على تدمير حظيرة الطائرات المتبقية والتحقق من هذا التدمير.